

## مشروع بيان وتوصيات "لجنة القدس" في دورتها الـ 12\*

الرباط، 1990/4/7

عقدت "لجنة القدس" دورتها الثانية عشرة بمدينة الرباط عاصمة المملكة المغربية، يومي العاشر والحادي عشر من رمضان المبارك 1410 هـ الموافق 6 و7 أبريل 1990م برئاسة صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني ملك المملكة المغربية. وحضر أعمال هذه الدورة السيد ياسر عرفات رئيس دولة فلسطين، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ووفود الدول الأعضاء في اللجنة، وتغيب عنها وفد جمهورية إيران الإسلامية. كما حضرها معالي الدكتور حامد الغابد الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

تدارست اللجنة موضوع عملية التهجير الجماعي المنظم لليهود السوفييت إلى فلسطين المحتلة والجولان المحتل وتوطينهم فيها.

ولاحظت أنه في الوقت الذي يحتفل فيه العالم في أواخر هذا القرن بتصفية آخر أشكال الاستعمار وحصول الشعوب على استقلالها، يشهد في ذلك الوقت، تعرض الشعب الفلسطيني لحملة جديدة من أشد أنواع الاستعمار شراسة لا تقتصر على الاحتلال والاستيطان فحسب، بل تقوم أيضاً على تهجير السكان الأصليين وتشريدهم والتنكر لحقه في الوجود والعودة إلى أرضهم.

واستعرضت اللجنة الموقف الإسلامي والدولي، واعتبرت أن عملية التهجير الجماعي المنظم لليهود السوفييت إلى فلسطين المحتلة والجولان السوري وبقيّة الأرض العربية المحتلة وتوطينهم فيها، هي نتيجة لمخطط صهيوني عالمي أعد له مسبقاً، تمثل في فتح باب الهجرة على مصراعيه لليهود السوفييت وإغلاق مراكز التجمع الأوروبية وممارسة الضغوط وفتح الخطوط الجوية والبحرية المباشرة مع إسرائيل، وما رافق ذلك من القيود التي فرضت في الولايات المتحدة الأميركية وغيرها من الدول على قبول المهاجرين اليهود إليها. كما تعتبر تهجير اليهود السوفييت وعدم إعطائهم حق اختيار البلد الذي يقصدونه وتوطينهم قسراً في الأراضي الفلسطينية المحتلة، انتهاكاً لمبادئ حقوق الإنسان ولاتفاقية هلسنكي، واتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 وخاصة المادة 49.

ولاحظت اللجنة في هذا الصدد أن الأطراف التي تطالب بالالتزام بنصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، تتغاضى عن كون هاتين الوثيقتين تنصان أيضاً على حق العودة، وتتجاهل حق الشعب الفلسطيني في التمتع بممارسة هذا الحق.

\* المصدر: صوت البلاد، بلغراد، ع 191 (1990/4/15)، 18-19.

وأن إسرائيل التي تطالب بالهجرة تمنع عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم المحتلة، وترفض الاعتراف حتى بمبدأ حق العودة لهم نتيجة للطبيعة العنصرية للقوانين التي يقوم عليها الكيان الصهيوني كقانون العودة وقانون الجنسية.

وإمعاناً في دعم المخطط الصهيوني والتحدي لقرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة بشأن القدس الشريف تقوم الولايات المتحدة الأميركية بشن حملة واسعة لإبطال قرار الجمعية العامة الصادر عام 1975 الذي يعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية.

وتذكر اللجنة بأن حق الهجرة كما نصت عليه المواثيق والقوانين الدولية لا يرقى إلى حق الإنسان في التمسك بأرضه والعيش فيها بسلام وأمن وحق العودة، وبالتالي فإن مخطط التهجير لليهود السوفييت سوف يؤدي إلى تهجير قسري جماعي للشعب الفلسطيني من أرضه، وإلى تهجير مماثل لبقية المواطنين العرب في الأراضي العربية المحتلة.

وتذكر من جهة أخرى، بأن عملية التهجير من شأنها أن تؤدي إلى تفجر سكاني مأساوي نتيجة لنمو ديمغرافي غير طبيعي على أرض ضيقة ومحدودة الموارد، ويحمل في طياته خطراً كامناً على المنطقة بأكملها، وبالتالي يهدد الأمن والسلم في العالم.

وأن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، هو السبيل الوحيد لدفع عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط. وهي مسؤولية تقع على عاتق المجتمع الدولي وخاصة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية التي تستطيع عمل الكثير في هذا الصدد.

ولجنة القدس وهي تتابع بقلق بالغ التطورات الخطيرة لاستمرار التهجير الجماعي لليهود السوفييت وانعكاساته السلبية على القضية الفلسطينية تعتبر ذلك عقبة كأداء في طريق عملية السلام ودفعاً للمنطقة نحو حرب جديدة، تعرض الأمن والسلام الدوليين للخطر.

لذا، فإن لجنة القدس: -

أولاً: تحيي نضال الشعب الفلسطيني، وتعبر عن اعتزازها بانتفاضته المباركة، وتدعو جميع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لمواصلة مناصرة جهاده، وزيادة تضامنها ودعمها لنضاله العادل والمشروع ضد الاحتلال الإسرائيلي إلى أن يحقق كامل أهدافه في الحرية والاستقلال.

ثانياً: تؤكد أن مدينة القدس العربية جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة وهي عاصمة دولة فلسطين، وأن أي مساس بوضعها القانوني هو انتهاك صارخ للمواثيق والقوانين والقرارات الدولية. وفي هذا الصدد فإن لجنة القدس تدين بشدة القرار الأخير لمجلس الشيوخ الأميركي المخالف للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة ولمواقف الولايات المتحدة الأميركية الرسمية الخاصة بالمدينة المقدسة، وهي تطالبه بإلغاء هذا القرار الذي يتنكر للحقوق العربية، ويتحدى مشاعر الأمة الإسلامية.

ثالثاً: تدين بشدة استمرار الممارسات الصهيونية الوحشية ضد المواطنين في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، والمتمثل في الطرد والإبعاد والاعتقال الجماعي وقتل الأطفال والنساء، وهدم

المنازل، ومصادرة الأراضي والممتلكات، وتدني الأماكن المقدسة، وتناشد المنظمات الدولية التدخل لإيقاف هذه الأعمال اللاإنسانية التي تعتبر خرقاً فاضحاً لحقوق الإنسان الفلسطينية.

رابعاً: تدين بشدة استمرار سياسة الاستيطان وتوطين المهجرين السوفييت في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما فيها مدينة القدس الشريف، وتعتبر كل المستوطنات المقامة على الأرض المحتلة ملغاة وباطلة ومخالفة للشرعية الدولية.

خامساً: تطالب بوضع المناطق الفلسطينية المحتلة تحت الإشراف الدولي المؤقت تمهيداً لتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة.

سادساً: تطالب حكومة الاتحاد السوفييتي، انسجاماً مع موقفها المؤيد على وجه العموم للقضية الفلسطينية:

1- بمنع هجرة اليهود السوفييت إلى إسرائيل للأسباب التالية:

أ - لأنها تشكل خرقاً للقوانين والمواثيق والقرارات الدولية.

ب - لأن إسرائيل ترفض الاعتراف بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أرضهم بموجب حق العودة المنصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بحق العودة.

ج - لأنها تهدد مسيرة السلام في المنطقة، وتشجع الكيان الصهيوني على انتهاج سياسة التوسع والاستيطان والعدوان.

د - لتعارض هذه الهجرة مع حرية المهاجر في اختيار البلد الذي يريد أن يستقر فيه ذلك في ضوء القيود الأميركية التي فرضت على دخول المهاجرين اليهود إلى الأراضي الأميركية وإغلاق مراكز تجمعهم في أوروبا قصد دفعهم قسراً إلى فلسطين المحتلة.

هـ - لرفض إسرائيل الالتزام بعدم توطين المهاجرين اليهود في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، وبعدم إقامة مستوطنات فيها.

2- تطالب حكومة الاتحاد السوفييتي التأكيد على إسرائيل بتقديم الضمانات بعدم توطين المهاجرين اليهود السوفييت في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما في ذلك القدس الشريف.

3- مطالبته عدم إسقاط جنسية أي مهاجر يغادر بلده والسماح له بالاحتفاظ بجوازه لتمكينه من العودة إلى بلده الأصلي إذا ما رغب في ذلك.

سابعاً: تطالب حكومة الولايات المتحدة الأميركية، انسجاماً مع مواقفها المعلنة ضد الاستيطان في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بالعمل على الحيلولة دون توطين المهاجرين في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، ودون إقامة مستوطنات فيها، وإزالة ما تم إنشاؤه، وفق ما نصت عليه القرارات الدولية في هذا الشأن، وتدعو الحكومة الأميركية إلى تحمل مسؤولياتها من خلال الإجراءات التالية:

أ - رفع القيود التي وضعتها في وجه دخول المهاجرين اليهود إليها.

ب - إيقاف المساعدات التي تمنحها الإدارة الأميركية للحكومة الإسرائيلية لدعم مشروعات الاستيطان الإسرائيلية.

ج - وضع قيود على حملات التبرعات التي تتم في الولايات المتحدة الأميركية بما في ذلك الإعفاء الضريبي على المبالغ المخصصة لدعم مشاريع الاستيطان في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة.

ثامناً: تناشد دول المجموعة الأوروبية إنسجاماً مع موقفها المتميز من القضية الفلسطينية:

أ - تكثيف الاتصالات لحمل إسرائيل على إيقاف الاستيطان الإسرائيلي وتوطين المهجرين اليهود في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك تنفيذاً للاتفاقيات الدولية حول حقوق الإنسان والقرارات الدولية ذات الصلة.

ب - السماح لمن يرغب من هؤلاء المهاجرين في الإقامة في أية دولة أوروبية وفقاً لاتفاقيات هاسنكي.

ج - إعادة فتح مراكز التجمع الأوروبية التي توفر للمهاجرين فرصة اختيار المكان الذي يريدون التوجه إليه.

تاسعاً: تدعو الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إلى التدخل الفعال لدى القوى المؤثرة في العالم لبيان الآثار السلبية الخطيرة التي تترتب على تهجير اليهود السوفييت إلى فلسطين المحتلة والتصدي لها بكل الوسائل الممكنة كما تدعو الدول الأعضاء إلى العمل على تشجيع عودة اليهود من فلسطين المحتلة إلى مواطنهم الأصلية.

عاشراً: تطلب من مجلس الأمن تشكيل لجنة رقابة دولية للإشراف والرقابة على عدم الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس وكذلك بقية الأراضي العربية المحتلة، وذلك تطبيقاً لقرارات هيئة الأمم المتحدة.

حادي عشر: تقرر تشكيل وفد منها برئاسة صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني لزيارة الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، لشرح إبعاد ومخاطر تهجير اليهود السوفييت إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولدفع جهود السلام في منطقة الشرق الأوسط.

ثاني عشر: تلتمس من رئيسها جلالته الملك الحسن الثاني مواصلة اتصالاته المثمرة مع قداسة البابا لمؤازرة الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة والسعي إلى إيقاف الانتهاكات الإسرائيلية الخطيرة المتمثلة في الإمعان في محاولة تهويد فلسطين وتغيير معالم مدينة القدس الأثرية والحضارية والعمرانية المسيحية والإسلامية.

ثالث عشر: تقرر الاتصال بالسكرتير العام للأمم المتحدة، وتدعوه إلى بذل جهد خاص ومركز لتحقيق تقدم ملموس في جهود السلام في الشرق الأوسط مما يؤدي إلى إيقاف الممارسات

الصهيونية ضد أبناء الشعب الفلسطيني ومنع عملية تهجير اليهود السوفييت الجماعية واستيطانهم في القدس والأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة.

رابع عشر: تدعو إلى الإسراع في عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة بمشاركة الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن وجميع أطراف النزاع العربي الإسرائيلي بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية وعلى قدم المساواة، وتؤكد أن منطقة الشرق الأوسط لن تشهد السلام والاستقرار ما لم يتم حل قضية فلسطين، قضية المسلمين الأولى، وجوهر النزاع في الشرق الأوسط، حلاً شاملاً وعادلاً يضمن استعادة شعب فلسطين لحقوقه الوطنية الثابتة بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير، وحقه في إقامة دولته المستقلة في فلسطين بعاصمتها القدس الشريف، بقيادة ممثله الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية.

وتؤيد مبادرة السلام الفلسطينية المستندة إلى مشروع السلام العربي والشرعية الدولية.

خامس عشر: العمل من أجل عقد لقاء إسلامي مسيحي بمشاركة حاضرة الفاتيكان والكنائس الشرقية والكنائس الأخرى من أجل الحفاظ على هوية المدينة المقدسة وطابعها الديني والتاريخي ووضعها الديموغرافي.

سادس عشر: تدعو وسائل الإعلام الإسلامية إلى تكثيف الحملات الإعلامية لفضح عملية تهجير اليهود من الاتحاد السوفييتي والدول الشرقية وغيرها إلى فلسطين المحتلة.

سابع عشر: تحث الهيئات البرلمانية والمنظمات غير الحكومية في الدول الأعضاء على تكثيف الاتصال مع مثيلاتها في مختلف دول العالم لشرح أبعاد ومخاطر تهجير اليهود السوفييت إلى فلسطين المحتلة وتهديدها للسلام في منطقة الشرق الأوسط.

وأعربت اللجنة في ختام أعمالها عن عميق التقدير وعظيم الامتنان لرئيسها صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني عاهل المملكة المغربية، لما بذله وما يبذله من جهود متواصلة على كل المستويات العربية والإسلامية والدولية من أجل نصرة القضية الفلسطينية والقدس الشريف، ولدعوته الكريمة إلى عقد هذه الدورة الجديدة في عاصمة ملكه رباط الفتح.

كما أعربت عن خالص شكرها وعظيم تقديرها لحكومة جلالته وللشعب المغربي الشقيق لما قوبلت به الوفود من حفاوة وترحيب وكريم الضيافة.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:  
ipsbeirut@palestine-studies.org  
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
<http://www.palestine-studies.org/ar/>